

Abstract

Since the early 1990's, the world economy has been witnessing a marked surge in capital flows among countries following liberalization policies adopted by many developing countries, removal of barriers to encourage foreign capital and decline of interest rates in USA during 1989-1992 combined with recession in Japan and many parts of Europe. This period also witnessed a wide spread of financial and banking crises. This thesis examines the impact of foreign capital inflow on economic growth in Sudan during 1989-2004. Foreign capital can take different types such as long-term concessional loans and grants, medium and short-term loans, private foreign capital and foreign direct investment.

To magnify the impact of foreign capital on economic growth in Sudan, and factors determining the inflow and effectiveness of foreign capital, the research uses the Ordinary Least Square Method (OLS) in estimating the model parameters. Data were collected from the annual reports of the Central Bank of Sudan, economic review of the Ministry of Finance and National Economy, External Debt Unit, IMF and World Bank publications

Most of foreign loans were utilized in long term projects like Marawe dam, construction of high ways and rehabilitation of existing projects, rural development and expected to increase productive capacity of the economy. But these projects do not produce goods for exports. The repayment of these loans might put some pressure on the balance of payments in the future.

FDI received by Sudan was mostly utilized in the field of oil exploration and export reflects immediate positive impact on the economy. The terms of trade improved, foreign reserves accumulated, the contribution of industry and mining sector to the GDP has increased and exchange rate remained stable, portfolio investment was negligible, other investment was utilized in importing consumption goods.

The research recommends that Sudan would seek to substitute different types of capital for FDI, not only in mining sector, but also in other sectors of the economy, namely agriculture. Government must pay attention to the problems associated with depending on investing only in petroleum industries. This might destroy the other sectors of the economy which creates "Dutch Disease", and the economy is now subject to the changing in international Oil prices.

مستخلص البحث

نتيجة للتكامل العالمي في الأسواق المالية العالمية جراء سياسات التحرير الاقتصادي وتباين أسعار الفائدة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، و تشجيع الاستثمارات الأجنبية من امتيازات ضريبية ورفع بعض القيود واللوائح، أدى الى سرعة تحركات رؤوس الاموال بين الدول بسرعة كبيرة وانتشار الازمات المالية والمصرفية خاصة منذ بداية عقد التسعينات .

يستعرض هذا البحث اثر تدفقات رؤس الاموال الاموال الاجنبية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٤ ، وتشمل التدفقات القروض والاعانات الرسمية والمحافظ التمويلية والاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستثمارات الاخرى ومعرفة عما اذا كانت دافعا للنمو . اعتمد البحث على المنهج التحليلي والوصفي للبيانات من مصادر اولية من خلال المقابلات مع المسؤولين في ادارات البحوث والاحصاء والدين الخارجي في بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد وبيانات مصادر ثانوية من خلال تقارير ومطبوعات بنك السودان المركزي السنوية والشهرية والعرض الاقتصادي السنوي لوزارة المالية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . تم بناء نموذج قياسي لتحديد اتجاه ودرجة اثر رؤس الاموال على النمو الاقتصادي في السودان .

توصل البحث الى ان حجم التدفقات خلال فترة الدراسة لم يكن بالحجم الكافي وان جل التدفقات كانت في شكل الاستثمارات المباشرة في قطاع التعدين وساهمت بصورة كبيرة في زيادة حجم الصادرات وتكوين احتياطات من النقد الاجنبي واستقرار سعر الصرف وزيادة الايرادات الحكومية بسد الفجوة في الموازنة العامة ،اما الاعانات والقروض الرسمية ذات اجال متوسطة وطويلة تم استخدامها في اعادة تاهيل المناطق المتأثرة بالسيول والفيضانات في العام ١٩٨٨ وتنمية الريف وانشاء الطرق والكبارى وتعليق خزانات الروصيرص وانشاء سد مروى واستيراد اليات ومعدات عسكرية. بينما مثلت الاستثمارات الاخرى " موردي القطاع الخاص " استيراد سلع استهلاكية سنعكس اثرها سلباً على ميزان المدفوعات في المستقبل .اما المحافظ التمويل تشكل نسبة لاتنذر .

اهم التوصيات التي توصل اليها البحث تتمثل في الاستمرار في تشجيع الاستثمار المباشر في قطاعات اخرى خاصة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لتنويع سلع الصادر لمقابلة تحويل الارباح ومستحقات الاجانب الى الخارج وذلك زيادة العمالة وتنشيط القطاعات الاخرى المرتبطة بالقطاع الزراعي مثل التخزين والتسويق والنقل بربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك والتصدير . وان ينحصر التصديق للمصارف والمؤسسات المالية الى التنمية منها وعدم التصديق للمصارف الاجنبية التجارية والحل العاجل للمشاكل السياسية والحروب في الجنوب والغرب بهدف تقليل الصرف على الامن والدفاع والاستفادة من الموارد الخارجية التي تصرف على هذا البند في مشاريع انتاجية .